شبح واشنطن يطارد أبرياء في وطنهم

في الوقت الذي يحيي فيه العالم الذكرى الخامسة لأحداث أيلول ٢٠٠١ لا يزال العشرات من السعوديين يصّلون معاناة حصار يرونه جائراً من جانب واشنطن، التي غدا شبحها يطاردهم حتى في أوطانهم، بسبب تصنيفها إياهم في قوائم الداعمين للإرهاب ومحاولاتها تعميم أسمائهم على قوائم الإرهاب لدى الأمم المتحدة أيضاً.

وتشهد المحاكم الأميركية منذ أحداث أيلول ثلاثة أنواع من القضايا، يمثل السعوديون ضحاياها: الأولى، دعوى أهالي الضحايا المشكلة من ١٤ قضية، ضمنها المحامون كل المؤسسات الخيرية السعودية العاملة في الخارج، و نحو عشرين أميراً ووزيراً زعموا علاقة لهم بتنظيم القاعدة وفتيانها. والثانية: قضايا متفرقة لستة سعوديين، وضعت أسماؤهم في فترات متعاقبة في قوائم المصنفين في دعم الإرهاب، وبعضهم تمكن الأميركيون من تعميمه على قوائم الأمم المتحدة.

ويشكل النوع الثالث من القضايا الأكثر حضورا بحلول الذكرى الخامسة، وهي قضايا الطلاب السعوديين في الولايات المتحدة،

التي يصر أولياء أمورهم على أن للاتهامات ضدهم، أبعاداً تمييزية، كما وصفت الحكومة على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل أخيراً الحكم الصادر ضد أحد أولئك الطلاب (حميدان التركي) بـ "الجائر".

وفي النوع الأول، حشد أهالي الضحايا أسماء مؤسسات وشركات وأمراء وشخصيات سعودية، زعموا أن لها علاقة بأحداث ١١ أيلول سبتمبر، وصنفوها في ١٤ قضية، "تحفل بالكثير من المبالغات والتلفيقات، بدليل أن معظم الأسماء الواردة فيها مكررة، كما أنها لا تقدم غير افتراضات" كما يقول أحد محامي الدفاع عن المؤسسات الخيرية التي تعد الأكثر تضرراً من هذا النوع، بسبب اعتمادها على سخاء المتبرعين الذين أحجم كثير منهم، خوفاً من المساءلة.

ويشير المحامي إلى أن قضايا أهالي الضحايا "تحتاج إلى نفس طويل من المتهمين، نظراً إلى شراسة المحامين الذين تمنيهم أنفسهم بالحصول على حفنة من الملايين، ويظنون أن بوسعهم ابتزاز الأبرياء، مستغلين بذلك موقف الولايات المتحدة من النشاط الإسلامي بعد كارثة ١١ أيلول الإرهابية".

ويرى رئيس الندوة العالمية للشباب الإسلامي الدكتور صالح الوهيبي الذي تُعد منظمته أحد أكبر المؤسسات الإسلامية السعودية المتضررة من دعوى أهالي الضحايا، أن استهداف العمل الخيري بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) دوافعه تعود إلى ثلاثة

عناصر، "أولها: العنصر الصهيوني اليهودي، وهذا هو أقوى العناصر، وهو الذي استغل الظروف الآن ضد المؤسسات الإسلامية وضد البلاد الإسلامية بما في ذلك الحرب في أفغانستان والحرب في العراق.

والثاني: هو ما يسمى بالنصارى الجدد؛ فهؤلاء هم البرتوستانت الجدد الذين يؤمنون أن قيام دولة إسرائيل ممهدة، أي اجتماع اليهود في فلسطين يمهد لمجيء المسيح المخلِّص، ومن ثم فإنهم يسعون جاهدين لجمع اليهود في فلسطين، هؤلاء يدعمون التوجه ويدعمون دولة إسرائيل لتحقيق النبوءة تعجيلاً لقدوم المسيح، ومن هؤلاء كما نسمع ونقرأ من هم في البيت الأبيض من أمثال الرئيس بوش نفسه ورامسفيلد وديك تشيني وكوندوليزا رايس وغيرهم يؤمنون بهذه العقيدة النصرانية؛ ومن ثم فإن هؤلاء بعضهم لا ينظر فقط إلى مصلحة أمريكا وإنما يشتغل عن عقيدة؛ فهذان عنصران كبيران".

وأضاف أن العنصر السياسي هو الأخير "إذ يرى النفعيون أن أميركا ينبغي لها أن تقضي على أي شوكة للمسلمين في أي منطقة، لتبقى مهيمنة على العالم، ولتستفيد من المصادر النفطية والثروات الموجودة في العالم الإسلامي؛ فإن موطن الثروات اليوم هو بلاد المسلمين. لو نظرنا للبترول لوجدنا أنه سواء كان في آسيا في بحر قزوين بلاد إسلامية في الخليج بلاد إسلامية في أفريقيا وتشاد ونيجيريا بلاد إسلامية، ومن ثم فإنهم يرون أن تقضى على شوكة

المسلمين ليبقوا في الدرجة الثالثة أو الرابعة في آخر السلم وألا تقوم لهم قوة تهدد قوتهم، وهؤلاء جميعًا يعملون معًا الآن في مسألة منسقة جدًا، ويعملون ضد الجميع، ولكن لا يعني ذلك أنه لايوجد عقلاء في أمريكا والشعب الأمريكي، هنالك أمريكيون أحرار، هناك من الشعب الأمريكي من يبغض هذه المجموعة بغضًا شديدًا جدًا؛ لكن هناك إرعاب للأمريكان بطريقة كبيرة جدًا إعلاميًا واقتصاديًا وما إلى ذلك، حيث إن هذه الأصوات خافتة لكن سيأتي يوم من الأيام سنسمعها وسيعلو -بإذن- الله صوتها".

المصنفون ضمن القوائم

وإذا ما تجاوزنا إلى المجموعة المصنفة ضمن قوائم أميركا للداعمين للإرهاب فإن هؤلاء يمثلون "ستة سعوديين" يفضلون الإبقاء على أسمائهم غير معلنة، "لأسباب نفسية لا أكثر ولا أقل" كما يقول أحدهم، إذ كان ورود اسم أي شخص في قائمة من هذا النوع كافياً لتردد اسمه في كل مكان.

وينقسم هؤلاء إلى فريقين، فريق تم تصنيفه لدى الأمم المتحدة بطلب أميركي، وآخر لم يصنف بعد، وكلا الفريقين تجمد حساباته الشخصية ويمنع من السفر من جانب الحكومة السعودية، التي تقوم بذلك "حرصاً على مواطنيها"، كما يوضح أحد المصنفين في القائمتين: سليمان البطحي، الذي قال: "الحكومة وقفت معنا بصفتنا مواطنين، ونتفهم موقفها في الإجراءات التي تتخذها، وموقفها إيجابي تجاهنا، لكننا بعد مضي هذه الفترة الطويلة نرغب

إلى وزارة الخارجية في بلدنا أن تطالب الحكومة الأمير كية بتقديم أدلة على تصنيفها إيانا، فإن لم تفعل تطالب الأمم المتحدة رفع تصنيفنا عن طريقها".

وحول الأضرار التي يُسببها التصنيف الأميركي أكد البطحي أن "مصالح شخصية كثيرة للمصنفين تعطلت وتضررت، ولذلك أنا شخصياً سأطالب بحقوقي بما فيها النفسية والاجتماعية، فهنالك على سبيل المثال أشخاص أصبحوا يشكون مع ثقتهم بأننا براء لمجرد أن تم تصنيفنا وتناقلت وسائل الإعلام الخبر".

وأما الخطوات التي قام بها حتى الآن فهي -كما يقول- "رفع القضية على الرئيس الأميركي شخصياً لقيامه بالتجسس بيني وبين المحامين لما كنت مديراً لفرع مؤسسة الحرمين في أميركا، على الرغم من أن القانون الأميركي يضمن لأي محام السرية، والآن لدي مجموعة من الأفكار للتحرك في أروقة الأمم المتحدة، لأنني من خلال المحامي لم أجد دليلا واحداً، ولم تستطع كل المحاكم التي مرت بها القضية أن تثبت شيئا، وأنا واثق من نفسي، فلم يسبق لي أن سافرت إلى أي منطقة كأفغانستان أو الشيشان، وعملي كان يقتصر على تعليم الناس، ودعوتهم إلى الإسلام".

ونبه البطحي إلى أنه لا يلوم الولايات المتحدة على تصنيفها إياه خطأ، " ولكن ألومها على عدم إيجاد خطوات واضحة لرفع أسماء المصنفين الأبرياء من القوائم، فهي لم توجد آلية يستطيع

المصنف الواثق من براءته أن يتبعها لإثبات ذلك، وهذا ما دفعنا للجوء إلى المحاكم".

ويعد الدكتور عبد الحميد بن سليمان المعجل آخر السعوديين "السبعة" انضماماً إلى القائمة الأميركية، إذ جاء إعلان وزارة الخزانة الأميركية ضمها إياه في ٣ من آب (أغسطس) الماضي، في بيان زعمت فيه أن فرعي هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية في كل من الفلبين واندونيسيا يجمعان الاموال لشبكة القاعدة وجماعات إرهابية اخرى، وأن واحدا من كبار المسؤولين في الهيئة عبدالحميد سليمان المعجل ممن يجمعون أموالاً للقاعدة!

وعلمت "الحياة" أن المعجل قام على إثر ذلك برفع برقيات إلى الملك وولي العهد ووزارة الداخلية في بلاده، موضحاً فيها، كذب الإدعاءات التي تضمنها بيان وزارة الخزانة الأميركية، لكنه فضل في اتصال هاتفي مع "الحياة" عدم الخوض في تفاصيل البرقية، ولا في الخطوات التي ينوي اتخاذها، معللاً بأن "المحامي طلب مني الكف عن التصريحات الإعلامية، فالمرحلة القادمة قانونية بحتة"، في إشارة إلى أنه سيتابع الإجراء نفسه الذي اتخذه زملاؤه الآخرون، بتوكيل محام في أميركا يدافع عن براءتهم.

قضية سعودي... سابقة تُدَرَّس في جامعة أميركية

وفي جانب الدعاوى المرفوعة ضد الطلبة السعوديين في أميركا، اشتهرت من بينها قضيتان بين أوساط السعوديين، إلى حد

أنهما أصبحتا من قضايا الرأي العام التي، يهتم بها الجميع من الملك إلى من دونه، وهما: قضية سامي الحصين، وحميدان التركي.

وفي اتصال هاتفي مع الحصين، الذي قضت محكمة أميركية بتبرئته مطلع ديسمبر كانون الأول ٢٠٠٤ وعاد إلى بلاده عقب ذلك بفترة قصيرة، أبلغ "الحياة" أنه لا يعرف "قضية واحدة وجهت ضد طالب سعودي وكسبتها الإدارة الأميركية، ولذلك تشكل قضية حميدان التركي سابقة في القضاء الأميركي، وهي كما يقر عدد من القانونيين ملفقة، بدليل أن المعتدى عليها (الخادمة) ليست هي التي قامت برفع الشكوى، ولكن الإدارة هي التي ضغطت عليها وقامت بذلك نيابة عنها" مضيفاً أنه لا يريد الحديث عن "تحيز الشعب الأميركي ضد السعوديين أو العرب، ولكن أجزم بأن الإدارة الأميركية قامت بذلك في قضية التركي وقضيتي التي انتهت بالبراءة، إذاً لا شك أن قضية حميدان التركي مُسَيَّسَةٌ، ومثلها قضيتي".

وأضاف الحصين أن قضيته في أميركا "حتى بعد مضي أكثر من عام على طي صفحتها قانونياً لا يزال صداها يتردد في وسائل الإعلام الأميركية، بل إن طالباً اتصل بي قبل أيام وقال إن قضيتي تدرس لهم في الجامعة كسابقة غير مشرفة في تاريخ القضاء الأميركي، كما هاتفني صحافي أمريكي يبدي لي رغبته في تحرير كتاب عن قضيتي، وجهة أخرى طرحت تناولها على شكل عمل تلفزيوني، وكل ذلك لشدة غرابتها".

وكان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عَدَّ الحكم الصادر من محكمة أميركية ضد مواطنه حميدان التركي والذي يتراوح بين ٢٨ سنة إلى السجن مدى الحياة "حكماً جائراً"، وقالت وكالة الأنباء الرسمية (واس) إن "جهات عليا في البلاد تدخلت لدى السلطات الأميركية على أعلى المستويات، لحل قضية الطالب السعودي حميدان التركي".